تأثير الانتِخابات النيابية لعام٢٠٢١ على الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

دِراسة علمية ميدانية (تطبيقية) تُعالج مُشكلةً في المُجتمع العِراقي

أ.م.د محمد ميسر فتحي أ.م د مروان سالم علي

م.د اكرام فالح احمد

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٦/١٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٧/١٦ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/١٢/٣١

https://doi.org/10.61353/ma.0110251

تحاول هذه الدِراسة الميدانية التي تعالج مُشكلةً مُجتمعيةً تشخيص تأَثير الانتِخابات النيابية العِراقية٢٠٢١ على الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق، وذلك عبر استبانة توزع على أَكاديميي وطلبة الجامِعات العِراقية المختلفة، فضلاً عن استهداف فئات مُختلفة مِن المجتمع العِراقي مِن كِلا الجنسين مِمن بلغوا سن الرُشد، لمعرفة ماهية أراءهم وتوجهاتهُم حول الموضوع أَعلاه.

This field study, which addresses a societal problem, attempts to diagnose the impact of the Iraqi parliamentary elections 2021 on political and security stability in Iraq, through a questionnaire distributed to academics and students of various Iraqi universities, as well as targeting different groups of Iraqi society of both sexes who have reached the age of majority, to find out what their opinions are. and their views on the above subject.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات النيابية، الاستقرار السياسي، الاستقرار الأمني، المجتمع العراقي.

المقدمة

المتأمل للأوضاع السياسية الإقليمية والدولية مِنذُ بدء الألفية الجديدة، يدرك أنَّ العاملين الأمني والاقتصادي مثلاً ركيزتان مُهمتان للاستقرار السياسي لكثير مِن الأنظمة السياسية، إلاَّ أنهُما لم يكونا الركيزة الأساسية والأهم, فكثير مِن الدول استطاعت تحقيق نوع مِن التطور الاقتصادي والاستقرار الأمني لفترات طويلة، إلاَّ أنها عجزت عن تحقق الاستقرار السياسي، خاصةً تلك الدول التي حققت تنمية اقتصادية دون تنمية في الجوانب الأخرى كالانفتاح السياسي والعدالة الاجتماعية.

تُعد الانتخابات الحُرة النزيهة حق خطير مِن حقوق الإنسان والشعوب، إذ مِن خِلالهُ تستطيع الشعوب أنَّ تُقرر مصيرها داخلياً دون أنَّ يُفرض عليها نِظام حكُم لا ترتضيه أَو يُفرض عليها رؤساء أو برلمانيون وحُكام ضد إرادتهم الحُرة. وحُرية الإرادة هذه يُعبر عنها مِن خِلال صناديق الانتخابات الحُرة النزيهة التي تُعد الحجر الأساس في أَي نِظام ديمقراطي. فالشعب هو مصدر السلطات. وبذلك يُمارس الشعب حقهُ في تقرير المصير داخلياً باختيار نِظام الحكُم الذي يرتضيه، واختيار الحزب او الاحزاب التي تحكمهُ.

وتأسيساً على ذلك؛ خاض العِراق خامس تجرُبة انتخابية مِنذُ عام٢٠٠٥، والتي اكتسبت أَهمية خاصة هذه المرة كونها انتخابات مُبكِرة جاءت بعد احتجاجات واسِعة اندلعت في أَكتوبر/ تشرين الأَول٢٠١٩ للمُطالبة بإصلاح الأَوضاع.

هُناك اعتقاد سائد بين النُخب السياسية العِراقية إنَّ الانتخابات النيابية (البرلمانية) العِراقية التي جرت في١٠ تشرين الأَول/ اكتوبر٢٠٢١ هي انتخابات مفصلية وستؤدي إلى حصول تغيير كبير في خارطة القوى السياسية المتحكِمة بالمشهد العِراقي مِنذُ عام٢٠٠٣ . وقناعةٌ كهذه تعززت بعد إعلان رئيس الوزراء العِراقي (مصطفى الكاظمي) عن مُقترحهُ لإجراء الانتِخابات البرلمانية المبكِرة التي كان مِن المقرر إجرائها في٦ حُزيران/يونيو٢٠٢١، قبل تأجيلها إلى ١٠ تشرين الأَول٢٠٢١، كما زاد التفاؤل بعد تعديل قانون الانتخابات العِراقي وتعيين مفوضية مُستقلة جديدة للانتخابات تتألف مِن قُضاة (مُستقلين). رغم أنَّ تِلك التعديلات لم تُغادر رقعة النصوص ولم تسبر أَغوار دلالاتها أَو تستكشف إسقاطاتها وأبعادها على صعيد الواقع والمستقبل السياسي المنظور. كُل هذه التغييرات المرتقبة جعلتنا كفريق بحثي نتطلع إلى السعي لإجراء سلسة مِن استِطلاعات الرأي العام في الجامِعات والمحافظات العِراقية بشكلٍ عام ومُحافظة نينوى بشكلٍ خاص، لنتبين ما إذا كانت تِلك المتغيرات قد أَنتجت آراء أَكثر تفاؤلاً في الرأي العام حول طبيعة السياسة العِراقية خِلال السنوات أَو الشهور الماضية. وهل ستُحقق نتائج الانتِخابات النيابية العراقية٢٠٢١ –في ظل استِقراء مُعطيات الماضي والحاضر–، الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق على نحوٍ عام ومُحافظة نينوى على نحوٍ خاص؟.. وهل الشباب لديهم رؤية مُختلفة عن تأَثير الانتِخابات المقبِلة على تغيير الوضع السياسي والأَمني والاقتصادي.

لذا تحاول هذه الدِراسة الميدانية التي تعالج مُشكلةٌ مُجتمعيةٌ تشخيص تأثير الانتِخابات النيابية العِراقية٢٠٢١ على الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق، وذلك عبر استبانة توزع على أَكاديميي وطلبة الجامِعات العِراقية المختلفة، فضلاً عن استهداف فئات مُختلفة مِن المجتمع العِراقي مِن كِلا الجنسين مِمن بلغوا سن الرُشد، لمعرفة ماهية أراءهم وتوجهاتهُم حول الموضوع أَعلاه.

تأَسيساً على ما سبق؛ قُسِمت الدِراسة إِلى خمسة محاور رئيسة، فضلاً عن مُقدِمة وخاتِمة واستنتاجات، تناول المِحور الأَول إِطاراً نظرياً عن ماهية الانتخابات والاستِقرار السياسي والأَمني، بينما تناول المِحور الثاني؛ طبيعة الانتخابات النيابية العِراقية٢٠٢١، أَما المحور الثالث فتطرق إِلى سيناريوهات المشهد السياسي ما بعد الانتخابات وأَثرها على الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق. أَما المِحور الرابع فتم تخصيصهُ للجانب التطبيقي للدِراسة: مسارات تأَثير الانتخابات النيابية٢٠٢١ على الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق. أَما المِحور الخامس والأَخير فتم تخصيصهُ للنظر في الحلول (المعالجات).

المِحور الأَول

الانتخابات والاستِقرار السياسي والأَمني : إِطار نظري

تُعد الانتخابات إِحدى الوسائل التي يتم اللجوء إِليها، أَما بصورة مُباشِرة كانتخاب حكومة أَو برلمان أَو رئيس للبِلاد، وهُناك انتخابات غير مُباشرة يقوم بِها أَعضاء البرلمان لتعيين مجلس الرئاسة أَو مجلس رئاسة الوزراء، باعتبار النواب قد تم انتخابهم مِن الشعب وهُم يقومون بانتخاب ما سبق ذِكرهُ.

إِنَّ الانتخابات الحُرة النزيهة هي وسيلة الشعب لترجمة حقهُ في تقرير المصير، وهي المقدِمة الضرورية لحُرية الشعوب وحكُم نفسها بنفسها، وضمان عدم وجود نظُم حكُم استبدادية تُهدد الأمن والسلام داخلياً وخارجياً[١]. ولقد أَشارت (المادة٢١) مِن الإِعلان العالمي لحقوق الإِنسان إِلى أَنَّ "لِكُل فرد حق المشاركة في إِدارة الشؤون العامة لبلده، أَما مُباشرةً وأَما بواسطة مُمثلين يتم اختيارهم بِحُرية، بانتخابات حُرة نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قِدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري"[٢].

إِنَّ الإِعلان العالمي يؤَكد على حُرية ونزاهة الانتخابات العامة والمحلية، وتتحقق نزاهة الانتخابات وحُريتها مِنذُ بداية الصياغة القانونية لقانون الانتخابات ولوائحها، إِذ يجب أَنَّ تسود النية الحسنة في ترتيب الأَمور لانتخابات حُرة نزيهة يُشارك فيها كُل من لهُ حق الانتخابات بحُرية دون تدخل مِن جانب السلطات يشوه هذه الحُرية في الاختيار. ولا بُد أَنَّ تُعبر السلطات عن هذه النية الديمقراطية عند تقسيم الدوائر الانتخابية وعند تحضير جداول الانتخابات، وذلك بان تقيد فيها كُل مِن بلغ السن القانونية للانتخابات، وقد تكون (١٨ سنة) وهو الأَعم الأَغلب، أَو قد تكون أَكثر مِن ذلك في بعض الدول. ويكون القيد على قدم المساواة

بين الذكور والإناث، ودون أَي تمييز قائم على الجنس أَو اللغة أَو الدين أَو الرأي السياسي. إنَّ صحة وسلامة جداول الانتخابات هي المقدِمة الأَساسية لنزاهة الانتخابات[٣].

أولاً : مفهوم الانتخاب

إنَّ فكرة الانتخابات تُعد مِن الأَفكار الإِنسانية القديمة، والتي تُساهم في حل النِزاعات، والاختلافات حول رأَي ما، ولقد عرفت نظُم الحكُم القديمة والحديثة وخاصةً الديمقراطية الليبرالية مِنها الانتخاب، إلاَّ أَنَّ هذه الوسيلة اشتهرت في النظُم الغربية نتيجة استِحالة تطبيق الديمقراطية المباشِرة. إذ عرف الرومان القُدماء فكرة الانتخابات في اختيارهم للقادة، والشخصيات البارِزة لتولي المناصب، والمهام في الدولة، كما أنها عرفت في العالم العربي الإِسلامي عندما كان الصحابة –رضي الله عنهُم– يختارون خليفة للمُسلمين عن طريق الإِجماع على أَسم صحابي مِنهُم. صارت الدول تعتمد فكرة الانتخابات كأساس مِن أَساسات دستورها، وتشريعٍ من تشريعاتها القانونية[٤]. وتُعرف الانتخابات بانها العملية الرسمية لاختيار شخص لتولي منصب رسمي. أَي أَنَّ الانتخابات إِجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأَفراد لشغل منصب مُعين، وتُعرف أَيضاً بأنها مجموعة مِن المبادئ القانونية التي تتكون مِن نظام تشريعي الهدف مِنهُ تنظيم عملية الانتخاب حتى ينتج عنها تطبيق قانون جديد، أَو تعديل قانون قائم، أَو فوز أَحد المرشحين للانتخابات، أَو غيرها مِن الأَحداث الدستورية المرتبطة بالانتخابات ارتباطاً مُباشِراً[٥].

ولكن مِن المهم التمييز بين شـــكل الانتخابات ومضـــمونها. في بعض الحالات توجد الأَشـــكال الانتخابية ولكن يغيب المضـــمون الانتخابي مثل حالة عدم توفر الخيار الحر وغير المُزيف للاختيار بين بديلين على الأقل. مُعظم دول العالم تقيم الانتخابات على الأقل بشـــكلٍ رسمي ولكن في العديد مِن الانتخابات تكون غير تنافُسية (مثلاً يُحظر على جميع الأَحزاب المشاركة باستِثناء حزب واحد)[٦].

ثانياً : مفهوم الاستِقرار السياسي والأَمني

الاستِقرار السياسي والأَمني والاقتصادي مِن الركائز المهِمة في قيام أَي نِظام سياسي يُراد لهُ الاستمرار والتطور، لأنها تدخل في جميع مفاصل الحياة وتعمل عملها في تقوية وازدهار البلد، وإِنَّ البِناء الناجح للدولة يقوم على هذه الركائز مُجتمعةً، والإِخلال بواحدة مِنها يُسبب عائقاً في طريق مسيرها وتطورها ويربك العمل الحكومي. بعد الاستقرار السياسي يأَتي دور الأَمن ثُم الاقتصاد في بِناء الدولة العصرية، حيثُ يجعلها قوية مُتماسِكة، خِلاف الدول التي تُعاني مِن اضطراب سياسي وهشاشة بالأَمن وضعف في الاقتصاد فيكون قرارها ليس مِنها وحدودها مفتوحه واقتصادها مُنهار وشعبها فقير، والدولة الضعيفة في الغالب تُقاد مِن خارج حدودها[٧]. إِذ لا يمكن بِناء نِظام سياسي ناجح بدون استِقرار سياسي وأَمن مُستتب لتتمكن مِن تحقيق النمو الاقتصادي على جميع المستويات.

وللوقوف على ماهية الاستقرار السياسي والامني ارتى الفريق البحثي، اعتماد التقسيم الآتي:

١. مفهوم الاستِقرار السياسي ومؤشراته

أ. مفهوم الاستِقرار السياسي

كلمة استقرار في اللُغة العربية من استقرّ: يستقرُّ، استقر، استقراراً، الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن[٨] وقد اشتق مُصطلح الاستقرار مِن القر، حيثُ يُعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان، أي قرار وثبوت[٩]. وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في القرآن الكريم في أَكثر مِن موضع، حيثُ قال الله سبحانه وتعالى: "... ولكُم في الأرض مُستقر ومتاعُ إلى حين"[١٠] أَي مسكن وقرار. وقال تعالى: "إلى ربك يومئذ المستقر"[١١]. ويُعرف قاموس لروسLarousse الفرنسي صفة الاستِقرار بأَنه بقاء الحالة أَو الوضعية على ما هي عليه، أَو وجود حالة مِن التوازن المستمر[١٢]. والواقع أَنَّ التعريف القائم على حالة التوازن المُستمر يمكن أَنَّ يكون إلى حدٍ كبير نقطة انطِلاق لتعريف الاستِقرار السياسي.

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائياً على أَنهُ: عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النِظام ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأَساليب الدستورية في حل الصِراع، وقدرة مؤسسات النِظام السياسي على الاستِجابة للمطالب المقدمة إليه والنابِعة مِن البيئة الداخلية والخارجية للنظام.

كثيرةٌ هي الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي التي تؤكد أن الاستقرار السياسي في الدول الحديثة اليوم، لا يمكن تحقيقهُ بالقمع والغطرسة وتجاهُل حقوق الناس. فالعديد مِن الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأَجهزة أَمنية متطورة، إلاَّ أنَّ استقرارها السياسي هش وضعيف،. وفي المقابل نجد دولاً لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أَمنية متطورة، إلاَّ أنَّ استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات، وحفظ استقرارها وأمنها العام[١٣]..

ولذلك نجد أن الدول المتقدِمة عسكرياً وأَمنياً والمتخلفة سياسياً، هي التي يهتز فيها الاستِقرار السياسي لأَبسط الأَسباب والعوامل، أَما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أَسُس ومبادئ واضِحة، هي الدول المستقرة والمتماسِكة والتي تتمكن مِن مواجهة كُل مؤامرات الأَعداء ومُخططاتهم. فقوة الدول واستقرارها اليوم، لا يمكن أن تُقاس بحجم الأسلحة وقوة الترسانة العسكرية أَو عدد الأجهزة الأمنية، وإنما تُقاس بمستوى الرضا الشعبي وبمستوى الثِقة وبمستوى الحياة السياسية الداخلية، التي تفسح المجال لِكُل الطاقات والكفاءات للمُشاركة في الحياة العامة..[١٤].

فالعِراق هذا البلد القوي على الصعيدين الأمني والعسكري، لم يستطع أَنَّ يُحافظ على نِظامهُ السياسي الشمولي، لكون المجتمع هو الضحية الأولى لهذا النِظام القمعي والشمولي.. فالاستِقرار السياسي ومِن وحي

التجرُبة العِراقية والتجارُب السياسية الأُخرى، لا يأَتي مِن خِلال نِظام شمولي، يقمع الناس ويوأد تطلعاتهم. لذلك نجد أن الدول التي تحكُم بأَنظمة قمعية وشمولية، هي المهدِدة أَكثر في أَمنها واستِقرارها..

أَي نفهم مِما سبق، إنَّ الاستقرار السياسي هو قدرة حكومة الشعب على المشاركة أَو الوصول أَو التنافُس على السلطة مِن خِلال العمليات السياسية غير العنيفة والتمتع بالمنافع والخدمات الجماعية للدولة ويستند ذلك إِلى أَربعة شروط ضرورية لتحقيقه: توفير الخدمات الأَساسية، وإدارة موارد الدولة، والمشاركة المدنية والتمكين، والاعتِدال السياسي والمحاسبة.

ب. مؤشرات (مُتطلبات) الاستقِرار السياسي

يبحث الفريق البحثي في دِراسته الميدانية في مؤشرات قياس وعوامل تحقيق الاستِقرار السياسي، على اعتبار أَنَّ هذا الأَخير ضرورة حتمية لتقدُم المجتمعات والدول، وكذلك مؤشر على فعالية أَداء النُخبة السياسية التزاماتها تجاه المواطنين، ما ينعكس على غياب الثورة وأَعمال العنُف السياسي[١٥]. وللاستِقرار السياسي مجموعة مِن المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون, ويمكن إِجمالها بالآتي[١٦]:

❖ **نمط انتقال السلطة في الدولة** : أَي تغيير شخص رئيس الدولة, فإِذا تمت عملية الانتقال طبقاً لِما هو مُتعارف عليه دستورياً فإِنَّ ذلك يُعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستِقرار السياسي, أَما إِذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي[١٧].

❖ **المؤسساتية** : كُلما اقترب نِظام الحكُم في مُجتمع ما إِلى المؤسساتية، كان هذا مؤشراً للاستقرار السياسي، والعكس صحيح. ويمكن تعريف المؤسساتية السياسية بكونها الآليات الدستورية والقانونية والنسيج المؤسساتي للمُجتمع السياسي(الأحزاب والنظام السياسي). أَي أَنَّ صِناعة القرار السياسي في مُجتمع ما تحكمهُ آليات مؤسساتية تأخذ بنِظام الفصل بين السلطات، واحترام سلطة القانون والبُعد عن شخصنة عملية صناعة القرار[١٨].

❖ **شرعية النِظام السياسي** : وتُعرف الشرعية السياسية بانها "تبرير السلطة الحاكمة مِن منطق الإِرادة الجماعية". بمعنى أَنَّ النِظام السياسي يكتسب شرعيتهُ مِن خِلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استِقلال البِلاد وحماية الحقوق[١٩]. فالنِظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكُم دون استعمال وسائل القمع والقسر والإِكراه ومِن ثُم تصبح الشرعية البديل الأَكثر إِنسانية لقواعد الإِكراه أَو الإِجبار المادي والمعنوي التي يتم استِخدامها لتسيير عملية الحكُم[٢٠].

❖ **قوة النِظام السياسي ومُقدرتهُ على حماية المُجتمع وسيادة الدولة**: لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات— لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة– كالدفاع عن البلد في حال تعرضهُ لاعتداء خارجي

وكذلك حماية أَمن المجتمع. وفي حال كان النِظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادتهُ وتحقيق أَمنهُ الداخلي, فإِنَّ النتيجة الطبيعية هي التبعية للنظُم القوية(٢١).

❖ **محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية في السلطة التنفيذية**، فبقاء القادة السياسيين على رأس أَي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي، ولكن يجب أَنَّ يقترن ذلك برضا الشعب. ويُعد التغيير المتلاحق في المناصب القيادية أَحد مؤشِرات عدم الاستقرار السياسي(٢٢).

❖ **تدعيم المُشاركة السياسية** فتحقيق أَي استِقرار سياسي يتطلب وجود مُشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة(٢٣).

❖ **غياب العنُف واختِفاء الحروب الأَهلية والحركات الانفِصالية والتمردات:** إِنَّ العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستِقرار السياسي, أَما اختفاء العنف السياسي فهو مِن المؤشرات الهامة على ظاهرة الاستقرار السياسي. ويمكن تعريف العنُف السياسي بانه الاستِخدام الفعلي للقوة المادية لإِلحاق الضرر والأَذى بالآخرين, وذلك لتحقيق أَهداف سياسية أَو أَهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية(٢٤).. والعنف قد يكون رسمي أَو غير رسمي, أَما الرسمي فهو الموجهة مِن النِظام ضد المواطنين أَو ضد جماعات أَو تنظيمات أَو عناصر مُعينة, أَما غير الرسمي فهو الموجه من المواطنين أَو الجماعات ضد النظام وبعض رموزهُ. أَما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأَهلية فتُمثل أَعلى صور عدم الاستِقرار السياسي, وذلك لتضمنها اللجوء إِلى العنُف على نِطاق واسع(٢٥).

❖ **الوحدة الوطنية واختِفاء الولاءات التحتية (الأَولية):** إِنَّ المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدُد سِواءً على المستوى العرقي أَو الديني أَو اللغوي أَو الطائفي غالباً ما تكون أَقرب إِلى الاستقرار السياسي مِن تلك التي تُعرف بالتعدُدية. العيب ليس في التعدُدية الاجتماعية وإِنما في استراتيجيات النُخب الحاكِمة في التعامُل مع هذه التعدُدية.

❖ **نجاح السياسات الاقتصادية للنظام** : يُنظر إِلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كُل المجتمعات, فعندما يكون النِظام السياسي مُستقراً, فإِنهُ يوجه سياساتهُ الاقتصادية نحو أَهداف التنمية, وهذا يحقق الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

❖ **مدى فاعلية وكفاءة النِظام السياسي في الاستجابة لِمُتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية:** كُلما كان النظام مرناً في استخدام مواردهُ المتاحة سِواءً كانت كمية (تعليم، صحة، رعاية اجتماعية، خدمات بلدية...) أَو معيارية (حُرية، عدالة، مساواة، مُشاركة سياسية...) في التعامُل مِن تلك الضغوط الداخلية والخارجية، كُلما كان ذلك أَدعى لاستقراره، حتى ولو لم يكُن بالضرورة ديمقراطياً(٢٦).

❖ **قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:** كُلما كانت مُعدلات الهجرة قليلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي. وقد تكون أَحياناً العمالة الوافِدة سبباً مِن أَسباب عدم الاستِقرار السياسي في الدول المضيفة.

❖ **توفر تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية:** إنَّ من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانُس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعِلة داخل نِظام الحكُم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحِوار وتبادُل الآراء بصفة سلمية على أَساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار(٢٧).

❖ **وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المُجتمع:** فالاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق على الصعيد الواقعي بعيداً عن انسِجام الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع. فالاستِقرار السياسي الحقيقي يكمنُ في مستوى الانسِجام السياسي والاستراتيجي بين السلطة والمجتمع..(٢٨).

❖ **العدالة الاجتماعية** : وهُنا يظهر عنصر العدالة الاجتماعية وعلاقتهُ الوثيقة بمفهوم الاستِقرار، حيثُ يرتبط الأَخير بعامل الرضا الطوعي الذى يدعم شرعية النِظام ومِن ثُم استقرارهُ، فالشرعية يستمدها النظام مِن الإنجاز على الأَرض، وتطبيق مفهوم العدالة بمفهومها الشامل، حيثُ ينتفي الظلم والاستِغلال والقهر والحرمان مِن الثروة أَو السلطة أَو مِن كلتيهُما، ويغيب الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً، ويتمتع الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية، ويعم الشعور بالإنصاف والتكافُل والتضامُن والمشاركة الاجتماعية(٢٩).

❖ **توفير الحُريات السياسية والثقافية** : فالدول التي تتوفر فيها حُريات وحقوق، هي الدول المستقرة والتي تتمكن مِن مواجهة التحديات والمخاطر.. أَما الدول التي تمنع شعبها مِن حقوقهُ ومُكتسباتهُ السياسية فإنها دول مُهددة في استقرارها وأَمنها.. لأنه لا يمكن لأي شعب أن يُدافع عن دولة هو أَول ضحاياها..(٣٠).

ومن يبحث عن الاستقرار السياسي بعيداً عن ذلك، فإنهُ لن يحصل إلاَّ على أَوهام القوة والاستِقرار.. واللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم على أَكثر مِن صعيد، تتطلب تجديد فهمنا ووعينا لمعنى الاستقرار السياسي، والانخراط الفعلي في بِناء المكونات الأَساسية لخيار الأَمن والاستقرار.. فكُل التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها، إلاَّ باستقرار سياسي عميق، ولا استقرار حقيقي إلاَّ بديمقراطية وتنمية مُستدامة.. لذلك فإنَّ الخطوة الأَولى والاستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات المرحلة ومخاطرها المتعدِدة هو بِناء أَمننا واستِقرارنا على أَسُس ومبادئ حقيقية تزيدنا منعةً وصلابةً وقدرةً على المواجهة.

ومِن هُنا يبدو ان ظاهِرة عدم الاستِقرار السياسي والأَمني تُعد مِن أَبرز المشاكل خطورة التي تواجه البُلدان لِما لها مِن آثار على الأَوضاع المختلفة فعدم الاستِقرار السياسي يؤَثر بشكلٍ سلبي في الوحدة الوطنية وبِناء الأُمة ويُعرقل جهود التنمية وتطلُعات الشعوب نحو التقدُم والقضاء على صور التخلُف.

٢. مفهوم الاستقرار الأَمني

سادت لعقود طويلة وجهة نظر مؤداها أَنَّ العاملين الأَمني والاقتصادي هُما ركيزة الاستقرار السياسي، وأَنَّ الدول التي تتمتع بمنظومة أَمنية قوية، وبمداخيل اقتصادية مُرتفعة تكون في حالة استقرار بينما الدول الفقيرة تُعاني حالة عدم الاستقرار السياسي(٣١). إذ يرتبط مفهوما الأَمن والاستِقرار ببعضهما بعضاً بشكلٍ وثيق، والعلاقة بينهما علاقة سبب بنتيجة. فلا يمكن تحقيق استِقرار مِن دون أَمن، ولا يمكن أَنَّ يكون هُناك أَمن دون أَنَّ يؤدي الأَمن نفسهُ إلى الاستِقرار. فالأَمن هو قدرة الدولة في الحفاظ على أَمنها وحماية مُكتسباتها الحضارية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. أَما الاستِقرار فهو الحالة الناتِجة عن الأَمن، وعكسها حالة عدم الاستِقرار التي تتراوح بين الاضطراب والفوضى الشامِلة.

وترتبط بالأَمن والاستِقرار قدرة الدولة على تطبيق قوانينها وأَنظمتها وفرض النِظام في المجتمع. ولذلك تكون مسؤولية الأَمن مسؤولية جماعية مُشتركة لا تقتصر على جِهة حكومية واحدة أَو إِحدى السلطات الثلاث في الدولة "السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية"، أَو المؤسسات الأَمنية والعسكرية، وإنما تشترك فيها كافة الأَطراف وتتحمل فيها المسؤولية، إضافة إلى المسؤولية الشخصية للمواطنين، وكذلك مسؤولية مؤَسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية، ووسائل الإِعلام المختلِفة. وعدم تحمّل مسؤَولية الأَمن لدى طرف مِن هذه الأَطراف يعني انعدام الأَمن واختِلال الاستِقرار(٣٢).

أَي نفهم مِما سبق؛ إِنَّ الاستقرار الأَمني في أَي دولة يتحقق تحت القرار السياسي، ويندرج تحت سقف الاتفاقات السياسية؛ فعندما تكون المنظومة السياسية المحلية قائمة على شقين، تنفيذي وتشريعي، وتحتوي داخل هاتين المنظومتين الحاكمتين عدة أَحزاب تتشارك في العمل السياسي بشقيه التشريعي والتنفيذي، وتُسيطر على الدولة، فإِنها توظف أَمن المواطن لمصالحها. فإِذا كان أَمن البلد والمواطن والاستِثمار وحركة التِجارة يخدم مشاريعهم السياسية، فإِنهم يضبطون البلد بالنِظام والقانون والقضاء والمحاسبة وتفعيل القوانين وتشريع أَخرى مِن أَجل توفير الأَجواء المناسِبة لمصالحهم، وإِذا كانت الفوضى العامة أَو الجزئية تخدم مصالحهم السياسية، فإِنهم لا يتوانون عن خلقها ورعايتها حتى تحقيق مقاصدهم ومكاسبهم السياسية والمالية، وتكون جميع أَذرع الدولة تعمل لخلق هذه الظروف التي يقتاتون عليها ويعملون بدأب لترسيخ النفوذ الحزبوي لتقاسُم المناصب المؤثرة بشتى الطرق، حتى وإِنَّ أَدى ذلك إلى الصِراع الذي سيُهدد أَمن المواطن والبلد. أَما إِذا كانت

السلطة هزيلة ومُتهالكة، أَصبح البلد بفعل ضعف سياستها وسياسييها مُرتعاً لتدخل دول أَخرى والتنافُس على بسط النفوذ فيه(٣٣).

وفيما يخص علاقة الاستقرار الأَمني بالاقتصاد، فبالإمكان القول؛ إنَّ الاستقرار الأَمني والنمو الاقتصادي في أَي بلد يعدان وجهين لُعملة واحِدة، فإذا كان هُناك استِقرار أَمني، فمِن الطبيعي ان يكون هُناك نمو اقتصادي بغض النظر عن موارد الدولة سِواءً كانت ضعيفة ام قوية، وفي ضوء ذلك يقول وزير الدفاع الأَمريكي الأَسبق (روبرت ماكنمارا) : "الأَمن يعني التنمية، والتنمية تعني الأَمن، والأمن والتنمية يعنيان التغيير، في ظل حماية مضمونة"(٣٤). إذ لا توجد دولة في العالم إلاَّ ولديها مواردها الاقتصادية، لكن تدهور عديد مِن الاقتصادات في العالم كان سببه الأَول عدم الاستقرار الأَمني الذي يشمل جميع النواحي الامنية وتشعباتها، الذي متى ما تدهور تراجعت معهُ المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية وتفاقم الاوضاع المعيشية والانسانية في أَي بلد كان(٣٥).

أَما على المستوى الشخصي للأَفراد، فإنَّ مُشاركتهُم في حفظ الأَمن وإيصال المجتمع لحالة الاستقرار تتطلب التزاماً صارِماً بالقوانين والأَنظمة، وهو ما يحتاج ثقافة يتم بناؤها في عملية طويلة المدى بشكلٍ مقصود أَو غير مقصود. فيما يتعلق بدور وسائل الإعلام المختلفة في تحقيق الأَمن فإنَّ ذلك ينطلق من مسؤوليتها الاجتماعية في تعزيز مفاهيم الأَمن وسيادة القانون مِن خِلال خطابها الإعلامي الواسع. وبالنسبة لمؤَسسات المجتمع المدني ودورها في حفظ الأَمن والاستِقرار، فإنَّ ذلك يتطلب أَيضاً التزاماً بالقوانين والأَنظمة وعدم تجاوزها مهما كانت الظروف.

المحور الثاني

طبيعة الانتخابات النيابية العراقية٢٠٢١

شهد العِراق العديد مِن العمليات الانتخابية بعد تحول نظامهُ السياسي مِن الحكُم المستبد إلى النِظام الديمقراطي البرلماني القائم على التعدُدية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات، والتي افرزت بدورها نتائج وانعكاسات مُختلفة تميزت بِها كُل تجربة انتخابية مِنذُ عام٢٠٠٥ ولغاية انتخابات عام٢٠١٨ التي وفقاً لنتائجها تم تشكيل حكومة رئيس مجلس الوزراء الأَسبق عادل عبد المهدي، وما تبع ذلك مِن اندِلاع تظاهرات الأَول مِن تشرين الأول عام٢٠١٩ ضد هذه الحكومة وما نتج عنها مِن احداث قادت فيما بعد إلى استقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة بقيادة رئيس مجلس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي في٧ ايار/ مايو٢٠٢٠ على ان تكون مُهمتها التهيئة لانتخابات مُبكِرة تفرز نتائجها الإرادة الشعبية في التغيير بِما ينعكس إيجاباً على وضع العِراق المضطرب سياسياً وأَمنياً واقتصادياً، ويصلح حالة الفوضى والتردي والشلل التي تُعاني مِنها العملية السياسية الحالية(٣٦). وبالمجمل هُناك الكثير مِن التوقعات التي تُناقش مُستقبل العِراق بعد

انتخابات٢٠٢١، وهذه التوقعات مُرتبط درجة تحقيقها، بمدى توفر الظروف الموضوعية والمادية لبروزها، فهُناك الكثير مِن التأويلات والتكهُنات بشان النتائج والتحالُفات التي ستنتج عن هذه الانتخابات[٣٧].

ما هو الإطار القانوني للانتخابات النيابية العِراقية٢٠٢١؟

يحكُم الانتخابات النيابية العِراقية٢٠٢١ قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة٢٠٢٠ لمجلس النواب العِراقي[*]. ووفقاً لهذا القانون، يتألَف مجلس النواب مِن (٣٢٩) مقعداً[٣٨]. ويوزع (٣٢٠) مِنها على المحافظات الواقعة ضمن (٨٣) دائرة انتخابية، والتي تم تحديدها في إطار النِظام الانتخابي الجديد. أَما المقاعد التسعة المتبقية فهي مُخصصة للأَقليات التي تُسمى مقاعد المكون[٣٩]:

- المسيحيون : (٥) مقاعد في بغداد ودهوك وأربيل وكركوك ونينوى
- الإيزيديين : مقعد واحد في نينوى
- الصابئة المندائيون : مقعد واحد في بغداد
- الشبك : مقعد واحد في نينوى
- الأَكراد الفيليون مقعد واحد في واسط

كيف سيتم تمثيل المرأة؟

وفقاً للدستور العِراقي٢٠٠٥، فإنَّ (٢٥٪) مِن جميع المقاعد في مجلس النواب مُخصصة للنِساء. كما يُخصص مقعد واحد في كُل دائرة مِن الدوائر الانتخابية الـ (٨٣) للمُرشحات مِن النِساء. هذا هو الحد الأَدنى. ويمكن انتخاب المزيد مِن المرشحات.

كم عدد الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البِلاد؟

القانون الجديد للانتخابات الذي تم إقرارهُ في كانون الأَول٢٠١٩ واتت المصادقة عليه من رئيس الجمهورية مطلع تشرين الأَول٢٠٢٠ يسمح بتقسيم العِراق إلى(٨٣) دائرة انتخابية على عدد مقاعد كوتا النِساء في مجلس النواب. ومِن بين (٢٥) مليون عِراقي يحق لهُم المشاركة في الانتخابات، حصل أَكثر من (١٤) مليون على بطاقتهم الانتخابية[٤٠].

ما هو النِظام الانتخابي في العِراق؟

يستخدم العِراق نِظام "الصوت الواحد غير القابل للتحويل"، وهو نِظام انتخابي تعدُدي يستند إلى دوائر انتخابية مُتعددة المقاعد. يدلي كُل ناخب بصوت واحد لِمُرشح واحد. ولكن كُل دائرة انتِخابية لديها أَكثر مِن مقعد واحد. المرشحون الذين يحصلون على أَكبر عدد مِن الأَصوات يفوزون بمقاعد.

التعريف بالانتخابات

مِن المقرر إجراء الانتخابات النيابية في العِراق في ١٠ تشرين الأَول/اكتوبر ٢٠٢١ وتُحدد الانتخابات أَعضاء مجلس النواب البالغ عددهم(٣٢٩)عضواً والذين سينتخبون بدورهم رئيس الجمهورية العِراقي ورئيس الوزراء. وحسب المفوضية العُليا المستقلة للانتخابات هُناك(٢١) تحالُف خاضوا الانتخابات النيابية ٢٠٢١، إضافة إلى أحزاب وشخصيات مُستقلة. إجمالي المشتركين (٣٢٤٩) ثلاثة الاف ومئتان وتسعة واربعون مرشحاً بينهم (٩٥١) إمرأة يتنافسون على (٣٢٩) مقعداً نيابياً. وبينت المفوضية العُليا المستقلة للانتخابات أن (٧٨٩) مُرشحاً يخوضون سباق الانتخابات كمُستقلين، و(٩٥٩) مُرشحاً ضمن التحالُفات، و(١٥٠١) مُرشحاً ضمن قوائم الأَحزاب[٤١].

آليات الانتخابات

في ٢٤ كانون الأَول/ ديسمبر ٢٠١٩ أقرّ مجلس النواب العِراقي قانوناً جديداً لتنظيم الانتخابات البرلمانية في البلاد، لكن ظل القانون من دون المصادقة عليه مِن قِبل رئيس الجمهورية لأَكثر مِن١١ شهراً، وذلك لأن مجلس النواب شهد خِلافات على مُلحق القانون الذي يُحدّد الدوائر الانتخابية. ويُعَدّ هذا القانون، الذي صادق عليه رئيس الجمهورية برهم صالح، في مطلع تشرين الأَول/ نوفمبر ٢٠٢٠ بـ"تحفّظ"، مُغايراً تماماً للقوانين الانتخابيّة التي أقرّها العراق مِنذُ ٢٠٠٣، وأجرى بموجبها أربعة انتخابات نيابية بين٢٠٠٥ و٢٠١٨. فبدلاً من اعتماد البِلاد كدائرة انتخابية واحِدة، مثلما حصل في انتخابات٢٠٠٥ – وهي الأَولى بعد احتلال العِراق – أَو اعتماد كُل مُحافظة مِن مُحافظات العِراق الـ١٨ كدائرة انتخابية، كما حصل في الانتخابات الثلاثة اللاحقة، فإنَّ القانون الجديد يُقسّم العِراق إلى(٨٣) دائرة انتخابية على عدد مقاعد "كوتا" النساء في مجلس النواب. وجاء إقرار هذا القانون تحت ضغط الشارع العِراقي الذي شهد تظاهُرات هي الأَوسع والأَبرز في تاريخ العِراق الحديث، والتي طالبت بإصلاح سياسي واقتصادي شامل. وكانت مِن أَبرز مطالب المتظاهرين الأَساسية، سنُّ قانون عادل للانتخابات، يخفّف من احتكار الأَحزاب المشاركة في السلطة المقاعد النيابية، ويسمح بدخول مُستقلين وأَحزاب صغيرة وحديثة النشأة إلى مجلس النواب.

إنَّ أَبرز التغييرات في القانون الانتخابي الجديد هو تقسيم المحافظة الواحِدة إلى أَكثر من دائرة انتخابية، إضافة إلى اعتماد الترشيح الفردي، حيثُ يكون الفوز بالمقعد بحسب عدد الأَصوات التي يحصل عليها المرشح، وليس بالاعتماد على أَصوات القائمة التي ينتمي إليها كما في السابق.

نتائج الانتخابات

سجلت نسبة المشاركة في التصويت – وفقاً لِما أَعلنتهُ المفوضية العُليا المستقلة للانتخابات (٤١٪)، وهي أقل عن مثيلتها في انتخابات عام٢٠١٨، التي ســـجلت حينها (٤٣٪)، ويُلاحظ هُنا أَنَّ انتخابات

عام٢٠١٨ تصدر فيها ائتلاف سائرون بزعامة التيار الصدري أيضاً نتيجة الانتخابات بعدد مقاعد بلغ (٥٢) مقعداً، تلاه تكتُل الفتح بـ (٤٨) مقعداً، ثُم ائتلاف النصر بزعامة حيدر العبادي بـ (٤٢) مقعداً. ورغم أَنَّ نتائج انتخابات ٢٠١٨، تعطي التيار الصدري أفضلية اختيار رئيس الوزراء، إلاَّ أَنهُ وفي ظل "توافقات" داخلية وخارجية تم اختيار رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي بعد أَنَّ رشحتهُ كُتلة البِناء وكُتلة الإصلاح –التي تضم الحكمة والنصر وسائرون– تجاوزاً لِمُعضلات برلمانية نتجت عن تشكيل الكُتلة البرلمانية الأَكبر – ١٦٥ مقعداً – باعتبارها الآلية الأساسية في اختيار رئيس الوزراء عن طريق الكُتلة البرلمانية الأَكبر(٤٢).

أَما نتائج الانتخابات الحالية – ١٠ تشرين الأَول٢٠٢١– فقد حفظت للتيار الصدري تقدمهُ، حيثُ جاء في المركز الأَول حاصِداً (٧٣) مقعداً بزيادة (٢١) مقعداً عن الانتخابات السابقة، ويُلاحظ أَنَّ التيار الصدري دخل الانتخابات الأَخيرة مُنفرِداً دون التحالُف مع غيره مِن القوى السياسية على عكس انتخابات عام٢٠١٨. تلاه تحالُف تقدُم السني لرئيس البرلمان محمد الحلبوسي حيثُ حصل على (٤١) مقعداً، وجاء ائتلاف دولة القانون –حزب الدعوة – لرئيس الوزراء الأَسبق نوري المالكي في المركز الثالث حاصداً (٣٧) مقعداً، وحصل الحزب الديمقراطي الكُردستاني على (٣٢) مقعداً، وتحالُف كُردستان على (١٧) مقعداً، وتحالُف عزم السني على (١٥) مقعداً، بينما حصل تحالُف فتح لهادي العامري على (١٤) مقعداً، خاسِراً بذلك (٣٤) مقعداً عن الانتخابات السابقة، كما حصل تيار الحِكمة لعمار الحكيم وتحالُف النصر لرئيس الوزراء الأَسبق حيدر العبادي المعروف بتحالُف قوى الدولة على (٤) مقاعد، أَما قوى التغيير (حراك تشرين) فقد حصلت على (٩) مقاعد نالتها حركة امتِداد(٤٣).

إِنَّ المعطيات السابقة رصدها بشأَنَّ نتائج الانتخابات التشريعية العِراقية في دورتها الخامسة، وما تحملهُ مِن دلالات مُتعدِدة، تؤشر على قدر مُحتمل مِن التغيرات في طبيعة التحالُفات البرلمانية والسياسية المقبِلة، بما سينعكس على مُجمل مسار العملية السياسية في العِراق خِلال السنوات الخمسة المقبلة بالسلب أَو بالإيجاب على الاستِقرار السياسي والأَمني العِراقي.

المِحور الثالث

سيناريوهات المشهد السياسي ما بعد الانتخابات وأثرها على الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

تبرز عدة سيناريوهات في إِطار دِراسة وتحليل المشهد السياسي العِراقي في مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية لعام٢٠٢١، وذلك في ضوء الآتي(٤٤):

السيناريو الأَول : تشكيل حكومة توافقية

مِن المحتمل أَنَّ يبرز هذا السيناريو في ضوء توافق القوى السياسية المذهبية على ترشيح شخصية مُتفق عليها لتشكل الحكومة الجديدة، سِواءً كان وفق توافق تلك القوى على مُرشح للتيار الصدري أَو مُرشح آخر يُمثل توافق النُخب السياسية المذهبية أَو حتى الإِبقاء على السيد مصطفى الكاظمي، بِمُقابل ذلك لا توجد فرص مؤكدة لغاية الوقت الحاضر نحو تشكيل حكومية الأَغلبية السياسية كما يدعو لها التيار الصدري بالنظر لتعقيدات الواقع السياسي العِراقي.

وتتمثل الفرص والتحديات أَمام تبلور سيناريو الحكومة التوافقية في ضوء الآتي:

الفرص	التحديات
سعي القوى المذهبية للحفاظ على السلطة وعدم تفريق وحدة القرار السياسي المذهبي	عدم قابلية تفاهُم السيد الصدر مع المالكي بعدهُما قطبي القوة السياسية المذهبية بعد الانتخابات
المخاوف من إفشال تشكيل الحكومة وفسح المجال لتيارات المعارضة باستثمار الموقف لبدء حركة احتجاجية جديدة	عدم إِمكانية جمع التيار الصدري مع تحالُف الفتح في محور واحد
فاعلية الدور الإيراني في جمع القوى السياسية المذهبية	عدم قدرة إيران على إِجبار الصدر على تشكيل حكومة توافقية بعكس دورها إزاء تحالُف الفتح ودولة القانون
دور مرجعية السيد السيستاني في تقرير المصالح الشيعية	رفض قوى الإِطار التنسيقي القبول بنتائج الانتخابات واللجوء إلى التهديد باستِعمال القوة المسلحة لتحقيق الأَهداف السياسية
المخاوف مِن الاقتتال الشيعي- الشيعي واندِلاع الفوضى في البِلاد	فشل الدور الإيراني في توحيد النُخبة السياسية الشيعية

السيناريو الثاني : فشل تشكيل الحكومة الجديدة واستمرار حكومة الكاظمي

يمكن تصور تحقُّق هذا السيناريو في ضوء فشل القوى السياسية المذهبية في اختيار رئيس للحكومة الجديدة واستِمرار حكومة الكاظمي كحكومة تصريف أَعمال لِمُدة غير مُحددة، وتكمن الفرص والتحديات أَمام تحقق هذا السيناريو في ضوء الآتي:

الفرص	التحديات
عدم قدرة الكُتلة الأَكثر عدداً بتشكيل حكومة الأَغلبية السياسية	سعي القوى المذهبية الشيعية الحِفاظ على وحدة صفوفها
عدم توافق البيت النُخب السياسية المذهبية على شخصية توافقية لتشكيل الحكومة الجديدة	قدرة مرجعية السيستاني على جمع القوى المذهبية في مشروع واحد
فشل الدور الإيراني في توحيد القرار السياسي الشيعي	نجاح الدور الإيراني في توحيد الموقف السياسي المذهبي
دور القوى الخارجية لاسيما الغربية مِنها الرافِضة لتشكيل حكومة بعيدة عن مصالحها الاستراتيجية	نجاح التفاهُمات الإيرانية – الأَمريكية والإيرانية–السعودية وتأَثيرها على المشهد السياسي العِراقي

السيناريو الثالث : تصاعُد الأَزمة السياسية واندِلاع الفوضى

يمكن تصور تحقُّق هذا السيناريو في ضوء فشل القوى السياسية المذهبية على تشكيل حكومة جديدة ورفض استمرار حكومة الكاظمي كحكومة تصريف أعمال، بِما يؤدي إِلى اندِلا ع الفوضى وحصول اقتتال بين القوى المذهبية لا سيما في ضوء امتلاكها للفصائل والمجاميع المسلحة، وتبرز فرص وتحديات تحقق هذا السيناريو في ضوء الآتي :

الفرص	التحديات
فشل القوى السياسية المذهبية في تشكيل حكومة توافقية	دور مرجعية السيستاني في رفض اندلا ع الاقتتال الداخلي
عدم إِمكانية جمع السيد الصدر مع قوى الإِطار التنسيقي في مشروع موحد	إدراك القوى الشيعية خطورة الاقتتال الداخلي وانعكاساتهُ على مُستقبل نُخبها السياسية
عدم القبول في التنازُل عن المصالح المتحققة في المرحلة	السعي الإِيراني لإِنجاح التفاهُمات الإِيرانية–الأَمريكية والإِيرانية–السعودية والسعي في فرض السيطرة على المشهد العِراقي

الماضية وتوظيف القوة المسلحة للدفاع عن ذلك	
رفض القوى المذهبية لاسيما تحالُف الفتح باستمرار حكومة الكاظمي	رفض القوى الخارجية لفتح ساحة صِراع جديدة نتيجة خطورة ذلك على الأَمن الإقليمي
ضعف الأجهزة الأمنية والعسكرية العِراقية بالمقارنة مع قوة الفصائل المسلحة	موافقة القوى السياسية التنازُل عن المصالح الجزئية مِن أجل حماية المصلحة العامة المتمثِلة بِبقاء السلطة داخل النخب السياسية المذهبية في العِراق

ليس ثمة شك؛ إنَّ مُستقبل المشهد السياسي العِراقي يمكن أنَّ يتضمن سيناريوهات عديدة، في ظل عدم ثبات مواقف القوى السياسية على مُختلف انتماءاتها، إلى جانب تطورات الأَحداث السياسية والمجتمعية، فضلاً عن ذلك تؤَدي التدخُلات الخارجية دوراً كبيراً في تغيير الخارطة السياسية بالنظر لتقاطُع أَو تلاقي مصالح القوى الاقليمية والدولية الفاعِلة في المشهد السياسي العِراقي.

المحور الرابع

الجانب التطبيقي : مسارات تأثير الانتخابات النيابية٢٠٢١ على الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق

صُـــمِمت هذه الدِراســـة الميدانية المجتمعية لقياس تأَثير الانتِخابات النيابية لعام٢٠٢١ على الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق بِمُشاركة شائح مُختلفة ومُتعدِدة ومتنوعة مِن المجتمع العِراقي مِمن لهُم الحق قانونياً بالمشـــاركة في العملية الانتخابية سِـــواءً بصـــفة ناخب أَو مُرشـــح (أكاديميين جامعيين، وطلبة الجامِعات العِراقية سِواءً في الدِراسات الأَولية أَو العُليا، فضلاً عن شرائح مُجتمعية أخرى مِن رجال ونساء شملت كافة مُحافظات العِراق ومِن مُختلف القوميات والطوائف والأَعراق، وشملت أَكثر مِن الف عينة) ومعرفة كيفية تفكيرهم وما هي رؤاهم للتغيير وسُبل تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق، عبر استبانة احتوت على خمسة عشر سؤالاً، جاءت على النحو الآتي :

أسئلة الاستبانة وتحليلها

السؤال الأَول : هل شاركت بالانتخابات النيابية العِراقية لعام٢٠٢١؟.

اولى خطوات التغيير في الدولة يكون عبر الانتخابات بوصـفها الوسـيلة الديمقراطية السـليمة نحو التغيير. وأظهر الاستطلاع كما في الشكل رقم (١) حول نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية٢٠٢١ – وفق الفئة المسـتهدفة أَو المختارة التي تجاوزت الف عينة– ما نسـبتهُ (٥٩,٧٪) بصـفتهم ناخبين مدفوعين

برغبتهم بالتغيير المنشود ومُعالجة أَخطاء الساسة السابقين ورغبتهم في تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في البلد، كما أَنَّ مُشـــاركتهُم قد تكون مُســـانِدة في رغبة بِناء دولة وطنية مدنية، تســـعى لتحقيق العدالة الاجتماعية، بالمقابل هُناك نسـبة (٣٨,٨٪) لم يُشـاركوا في الانتخابات النيابية نتيجة العجز الذي أَصـابهُم وخيبة الأَمل السـابِقة وعدم حصـول التغيير الذي يطمحون اليه، وقد يكونوا مدفوعين بذلك إِلى التشـكيك بنزاهة الانتخابات ونتائجها وخصـوصـاً في ظل التصـريحات التي تصـدر مِن السـياسـيين المشـاركين في الانتخابات بعد كُل عملية انتخابية. وتُشـــير أَرقام الاســـتطلاعات إِلى أَن أَكثر مِن (٦٠٪) مِن العراقيين عموماً (وفي بعض المناطق أَكثر مِن ذلك بكثير) لا يثقون بنزاهة الانتخابات ومن يثقون بالمفوضـــية العُليا المستقلة للانتخابات أَقل مِن (٣٠٪).

شكل (١)

نسبة المُشاركين في الانتخابات النيابية٢٠٢١

السؤال الثاني : ما هي أَبرز البرامج الانتخابية التي تُفضل أَنَّ يعمل على إِنجازها المُرشح لتحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق؟.

تؤكد العينة المسـتهدفة؛ إِنَّ المجتمع العِراقي بحاجة إِلى تحقيق نهضـة شـامِلة في القطاعات كافة، نتيجة الفسـاد والإِهمال التي تعرض لها المجتمع العِراقي، بغية تحقيق الاسـتِقرار السـياسـي والأمني في البلد. لذلك توزعت اهتِمامات الفئة المستهدفة على البرامج التي لا بُد مِن مُعالجة طارئة بالترتيب، كما موضح في الشكل رقم (٢)، وهي: البرامج التي تُعالج البرنامج الاقتصادي والخدمي بنسبة (١٩,٤٪) لِما يُعانيهُ هذين القطاعين مِن إِهمال وما يتبعهُ مِن فقر وبطالة طالت فئات الشـــباب، ثُم البرنامج التعليمي، ثُم البرنامج السياسي الحكومي بنسبة (٧,٥٪) ثُم برنامج بِناء السلام، يليه البرنامج الاجتماعي ثُم الصحي.

شكل (٢)

أَبرز البرامج الانتخابية التي لا بُد للُمرشح أنَّ ينجزها بعد فوزه في الانتخابات لتحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق

السؤال الثالث : هل تعتقد أنَّ الانتخابات النيابية في العِراق٢٠٢١ لها انعكاسات على الاستقرار السياسي والأَمني في البلد؟.

أَظهر الاستطلاع كما في الشكل رقم (٣) إنَّ نسبة (٥٣٪) مِن العينة المستهدفة أَعربت عن موقفها السلبي من ان الانتخابات النيابية العِراقية٢٠٢١ سوف لن تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في البلد، في حين أَشارت (٤٧٪) مِن العينة المستهدفة بان الانتخابات النيابية سوف تؤدي إلى تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني.

شكل (٣)

انعِكاسات الانتِخابات النيابية٢٠٢١ على الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

السـؤال الرابع : هل كان للطائفة والقومية دور في تقرير نتائج الانتخابات النيابية العِراقية٢٠٢١؟.

العملية السياسية في العِراق كانت قائمة على الاستقطابات الطائفية والقومية والمذهبية ، بحيثُ لم يشـهد العِراق عبور تلك الاسـتقطابات عبر الانتخابات السـابِقة، لذلك اظهرت الاسـتبانة وفق العينة المستهدفة التي وضحها الشكل رقم (٤) ما نسبتهُ (٥٦,٧٪) اقرت بان للتركيبة الطائفية والقومية دوراً مُهِماً في الانتخابات النيابية العِراقية٢٠٢١، مُقابل (١٤,٢٪) أَكدوا بأنهُ ليس للطائفية والقومية دوراً في تلك الانتخابات، في حين شـكك (٢٩,١٪) في هذه المسـالة وأَجاب باحتمالية أنَّ يكون للطائفة والقومية دوراً في الانتخابات النيابية٢٠٢١ ورُبما لا.

شكل (٤)

دور الطائفة والقومية في الانتخابات النيابية العراقية٢٠٢١

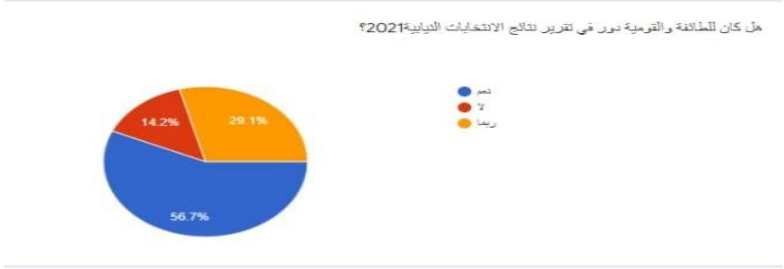

السـؤال الخامس: هل تثق بمؤسـسـات الدولة العِراقية في تحقيق الاسـتِقرار السياسي والأَمني في العِراق؟.

أَظهر الاستطلاع كما في الشكل رقم (٥) إنَّ نسبة (٦٠,٤٪) مِن العينة المستهدفة أَعربت عن ثقتها القليلة في قدرة مؤسسات الدولة العِراقية في تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق، في حين أَشارت نسبة (٣٠,٦٪) مِن العينة المستهدفة بعدم ثقتها في قدرة تلك المؤسسات على تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق، في حين أَشارت نسبة (٩٪) مِن العينة المستهدفة بثقتها الكبيرة بقدرة مؤَسسات الدولة العِراقية على تحقيق الاستِقرار المذكور والمنشود.

شكل (٥)

نسبة الثقة بمؤسسات الدولة العِراقية في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

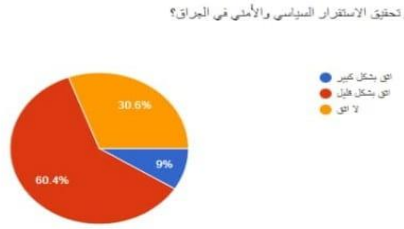

السؤَال السادس : نسبة وثوقك بالحكومة العِراقية في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (٦) إنَّ نسبة (٦١,٢٪) مِن العينة المستهدفة أَعربت عن ثقتها القليلة في قدرة الحكومة العِراقية المزمع تشكيلها أَعقاب انتخابات٢٠٢١ في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق، في حين أَشارت نسبة (٣٢,٨٪) مِن العينة المستهدفة بعدم ثقتها في قدرة تِلك المؤسسات على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق، في حين أَشارت نسبة (٦٪) بثقتها الكبيرة بقدرة الحكومة العِراقية المزمع تشكيلها على تحقيق الاستِقرار المذكور.

شكل (٦)

نسبة الثقة بالحكومة العِراقية المُزمع تشكيلها في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

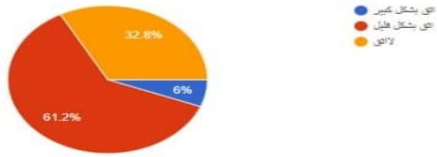

السؤال السابع : نسبة وثوقك بالبرلمان العِراقي في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (٧) إنَّ نسبة (٤٥,٥٪) مِن العينة المستهدفة أَعربت عن ثقتها القليلة في قدرة البرلمان العِراقي الذي تم تشكيلهُ وفق انتخابات٢٠٢١ في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق، في حين أَشارت نسبة (٤٧٪) مِن العينة المستهدفة بعدم ثقتها في قدرة البرلمان على

تحقيق ذلك الاستِقرار، في حين أَشارت نسبة (٧,٥٪) بثقتها الكبيرة بقدرة البرلمان على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في البلد.

شكل (٧)

نسبة الثقة بالبرلمان العِراقي في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني

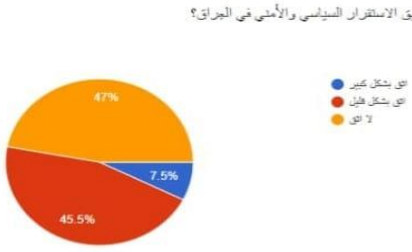

السؤال الثامن : **نسبة وثوقك بالقضاء العِراقي في تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق**؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (٨) إنَّ نسبة (٥٧,٥٪) مِن العينة المستهدفة أَعربت عن ثقتها القليلة في قدرة القضاء العِراقي في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق، في حين أَشارت نسبة (٢٦,١٪) مِن العينة المستهدفة بعدم ثقتها في قدرة القضاء على تحقيق ذلك الاستِقرار، في حين أَشارت نسبة (١٦,٤٪) بثقتها الكبيرة بقدرتهُ على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في البلد.

شكل (٨)

نسبة الثقة بالقضاء العِراقي في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

السؤال التاسع: **هل سيكون للتوافق السياسي في تشكيل الحكومة مدخل للاستقرار السياسي والأَمني في العِراق**؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (٩) إنَّ نسبة (٤٦,٣٪) مِن العينة المستهدفة عن تشكيكها في احتمالية أنَّ يؤدي التوافق السياسي في تشكيل الحكومة العِراقية إلى الاستِقرار السياسي والأَمني في

العِراق. في حين أَعربت نسبة (٢٩,١٪) عن ثقتها في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في البلد إذا ما تم تحقيق التوافق السياسي في تشكيل الحكومة العِراقية. بينما أَشارت نسبة (٢٤,٦٪) مِن العينة المستهدفة بعدم ثقتها في تحقيق ذلك الاستِقرار، حتى وان تحقق التوافق السياسي في تشكيل الحكومة.

شكل (٩)

نسبة مُساهمة التوافق السياسي في تشكيل الحكومة في تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق

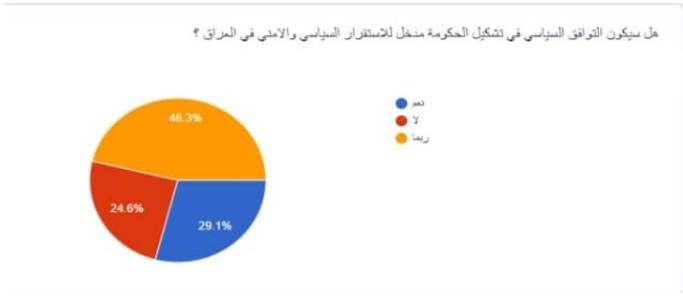

السؤال العاشر : هل تؤيد اقتراح البرلمان العِراقي على تغيير النِظام السياسي العِراقي لتحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (١٠) إنَّ نسبة (٧٧,٦٪) مِن العينة المستهدفة أَيدت بشكلٍ كبير اقتراح البرلمان العِراقي في أَنَّ تغيير النِظام السياسي العِراقي مِن نِظام برلماني إلى نِظام رئاسي سوف يؤدي إلى تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق، في حين لم تؤَيد نسبة (٢٢,٤٪) مِن العينة المستهدفة بمقترح تغيير النظام السياسي في أَنه سيؤدي إلى تحقيق الاستِقرار في العِراق.

شكل (١٠)

نسبة تأَييد اقتراح البرلمان العِراقي في تغيير النِظام السياسي العِراقي في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

السؤال الحادي عشر : هل مُشاركة الأَحزاب السياسية بِمُجملها في تشكيل الحكومة العِراقية قادِرة على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (١١) إنَّ نسبة (٦٠,٤٪) مِن العينة المستهدفة لم تؤيد فكرة ان مُشاركة الأَحزاب السياسية بمُجملها في تشكيل الحكومة العِراقية سيكون بمقدورها على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق. في حين أَعربت نسبة (٣٣,٦٪) عن احتمالية (رُبما) مِن أَنَّ مُشاركة الأَحزاب السياسية بمُجملها في تشكيل الحكومة العِراقية سيكون بمقدورها على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق. بينما ايدت نسبة (٦٪) فقط فكرة تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق مِن خِلال مُشاركة الأَحزاب السياسية بمُجملها في تشكيل الحكومة العِراقية.

شكل (١١)

نسب تأَييد مُشاركة الأَحزاب السياسية بِمُجملها في تشكيل الحكومة العِراقية على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

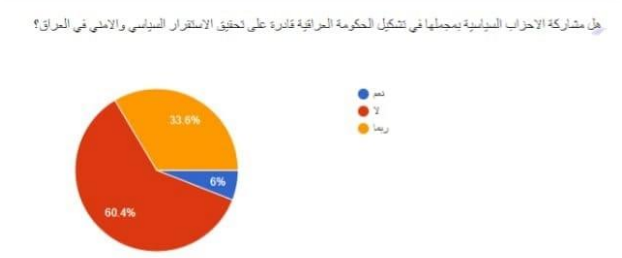

السؤال الثاني عشر: هل الأَحزاب السياسية ساعية في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (١٢) إنَّ نسبة (٦١,٢٪) مِن العينة المستهدفة ليس لديها ثقة في الأَحزاب السياسية العراقية على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني. في حين أَعربت نسبة (٣٦,٦٪) عن ثقتها القليلة في سعي الأَحزاب السياسية العِراقية على تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني. بينما أَيدت نسبة (٢,٢٪) فقط عن ثقتها الكبيرة في الأَحزاب السياسية في سعيها نحو تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق.

شكل (١٢)

نسب سعي الأَحزاب السياسية في تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

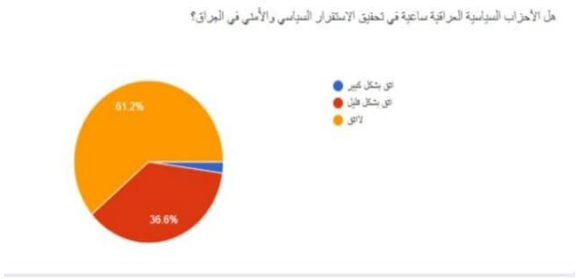

السؤال الثالث عشر : هل ستنجح الأَحزاب المُتحالِفة بعد الانتخابات النيابية٢٠٢١ في تشكيل حكومة قادِرة على سن قوانين تُحقق مِن خِلالها الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (١٣) إنَّ نسبة (٥٢,٢٪) مِن العينة المستهدفة أَعربت عن احتمالية (رُبما) أَنَّ الأَحزاب المتحالِفة بعد الانتِخابات النيابية٢٠٢١ في تشكيل حكومة قادِرة على سن قوانين تُحقِق مِن خِلالها الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق. في حين أَنَّ نسبة (٤٠,٣) مِن العينة المستهدفة لم تؤيد فكرة ان الأَحزاب المتحالِفة بعد الانتخابات النيابية سيكون لديها قدرة تشكيل حكومة قادِرة على سن قوانين تُحقِق مِن خِلالها الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق. بينما أَيدت نسبة (٧,٥٪) فقط فكرة أَنَّ الأَحزاب المتحالِفة بعد الانتخابات بمقدورها تشكيل حكومة قادِرة على سن قوانين تُحقِق مِن خِلالها الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق.

شكل (١٣)

نسب نجاح الأَحزاب السياسية المُتحالِفة بعد الانتخابات في سن قوانين تُحقق مِن خِلالها الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق

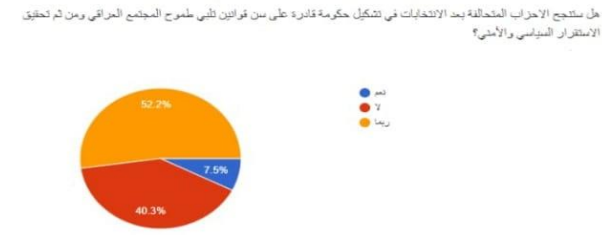

السؤال الرابع عشر : هل سيقتنع الشارع العِراقي بالحكومة المُزمع تشكيلها في ضوء انتخابات ٢٠٢١؟.

أَظهر الاستِطلاع كما في الشكل رقم (١٥) إنَّ نسبة (٥٣٪) مِن العينة المستهدفة أَعربت عن احتمالية (رُبما) أَنَّ الشعب العِراقي سيقتنع بالحكومة المزمع تشكيلها في ضوء الانتخابات النيابية٢٠٢١. في حين أَنَّ نسبة (٤٠,٣) مِن العينة المستهدفة لم تؤيد فكرة إنَّ الشعب العِراقي سيقتنع بالحكومة المزمع تشكيلها في ضوء الانتخابات النيابية٢٠٢١. بينما أَيدت نسبة (٦,٧٪) فقط فكرة أَنَّ الشعب العِراقي سيقتنع بالحكومة المزمع تشكيلها في ضوء الانتخابات النيابية.

شكل (١٤)

نسب اقتِناع الشارع العِراقي بالحكومة العِراقية المُزمع تشكيلها في ضوء الانتخابات النيابية٢٠٢١

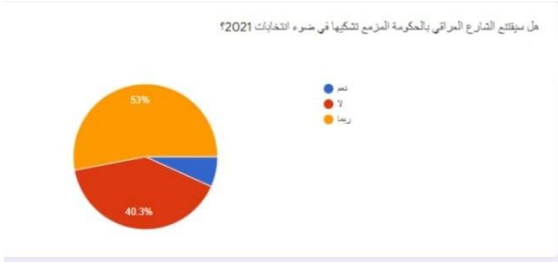

مِما سبق يبدو انه لا زال أَكثر مِن (٥٥٪) مِن العراقيين لا يثقون بالحكومة. كما أَنَّ أَكثر مِن النصف أَيضاً لا يثقون بالقضاء، في حين لا يثق بالبرلمان العِراقي أَكثر مِن (١٥٪) ولا بالأَحزاب السياسية أَكثر من (١٠٪) ولا ينتمي لتِلك الأَحزاب أَكثر مِن (٢٪) مِن شباب العِراق وهذا ما يوضحهُ الشكل رقم (١٦).

شكل (١٥)

نسب الثقة بمؤسسات الدولة العِراقية

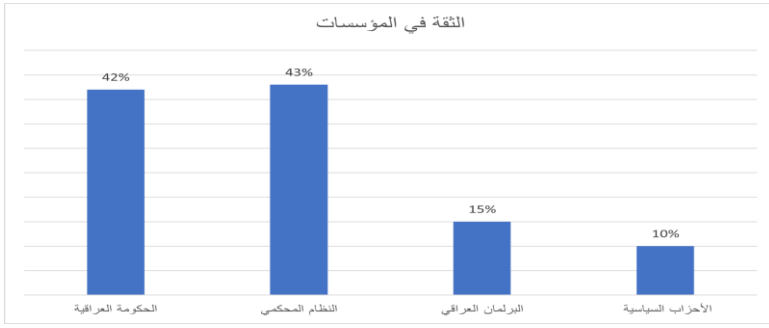

فجوة الثقة بمؤسسات الدولة العراقية والتي تتزامن مع إيمان واسع بوجود ما يُسمى بدولة الأشباح أَو سيطرة الدولة العميقة (غير الرسمية) على الدولة الرسمية، جعلت كثير مِن العراقيين وبالذات الشباب يفضلون التغيير خارج الإطار المؤسسي. وحتى لو كانت هُناك تغييرات في هيكل سلطة الحزب السياسي، فإن الدولة العميقة ستستمر، وبالتالي لن تتغير طبيعة المجال السياسي العِراقي وهو ما يهم حقاً، وهذا بدون شك سيقف حائلاً أَمام تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في العِراق.

المحور الخامس

الحلول (المُعالجات)

أولاً : على الصعيد السياسي

❖ لا بُد في البدء مِن إعادة الثِقة بين جمهور الناخبين والسلطة الحاكِمة في العِراق عبر فرض سلطة القانون وضبط القوى الفاعِلة خارج إطار الدولة.

❖ العِراق بِحاجة إلى عقد سياسي جديد يؤسس لدولة قادِرة على تخليص المواطن مِن الصِراعات والإخفاقات السياسية والفساد بأنماطهُ وصورهُ كافة.

❖ المصالحة الوطنية؛ التي بدت مطلباً جمعياً ذا نسغ تاريخي كي يتمكن العراقيين مِن بِناء أنموذجهم الوطني وفق مُدركاتهُم لا مُدركات الآخر، فهي وفاقاً مصيرياً لا تدبيراً سياسياً توافقياً.

❖ بِناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة ترتكز على حكمُ القانون وتؤمن بالدستور، أي دولة المؤسسات والقانون.. دولة المواطنة. وهي دولة قوية مع المواطن، لا دولة قوية ضدهُ.. وتعمل على احترام حقوق الإنسان وحُرياتهُ الأَساسية بِما في ذلك ضمان استِمرار وجود تعدُدية سياسية(تعدُدية حزبية، تعدُدية رأي، صحافة حُرة) والخروج مِن حالة اللا دولة التي نعيشها. وتبني هوية سياسية واحِدة هي الهوية الوطنية القائمة

على إطار سياسي لا ديني ولا قومي وهو إطار المواطنة. والدولة المدنية الحديثة تبنى على خيارات موضوعية عندما تتوافر لها الحوامل الموضوعية الآتية:

أ. الحامل الاقتصادي (اقتصاد مُستقر، قانون عرض وطلب فعال، الربح والخسارة، المبادرة الفردية النشطة المصانة، والتنمية المستدامة التي تُناهض الفقر والبطالة والفساد)

ب. الحامل السياسي (انتخابات ودستور وبرلمان مُنتخب وتعددية حزبية وصحافة حرة وسيادة القانون وقضاء مُستقل، واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة).

ج. الحامل الفكري والثقافي (هيمنة النِزاعات العقلانية والفردية والعلمانية وسيادة ثقافة المساهمة على حِساب ثقافة الخضوع).

د. الحامل الاجتماعي (طبقة وسطى كبيرة مُستنيرة وميسورة، وعدالة اجتماعية).

❖ العمل الجاد على إيجاد إيديولوجية وطنية تخلق الوعي ببناء السلام وتحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني والابتِعاد عن الإيديولوجيات الخارجية التي تجهل الخصوصية العِراقية.

❖ إيجاد أَحزاب سياسية تتبنى فعلياً تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني في العِراق وبناء الهوية الوطنية وتعمل على تنمية الشعور بهما وفق برنامج سياسي وطني، لا أحزابٌ قائمةٌ على مصالح طائفية أو جهوية ضيقة. واعتِماد قانون للأَحزاب يقوم على أَسُس ومعايير سياسية مدنية لا تقبل بالتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية داخل تكوينها ولا بالمحاصصة الطائفية الدينية والعنصرية الاثنية.

❖ توحيد الخِطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق والمصلحة الوطنية العُليا. ولا بُد أن تتمتع النُخب الحاكِمة بالشرعية، التي هي أَساس تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني.

❖ لا بُد مِن اتفاق سياسي، توضع فيه أَساسيات الحِفاظ على حياة المواطن والنأي بِه عن مخاطر المتاجرة بحياته، أَي لا بُد مِن تحقيق أَتفاق الأَحزاب والكُتل السياسية المشارِكة في السلطة لتجنيب حياة الناس وأَمن المجتمع مِن الصِراع السياسي.

❖ ثمة حاجة مُلِحة للتركيز على إصلاح دور البرلمان والخروج بِه مِن حالة التخندُق التي يمر بِها الآن كونه يُمثل الإطار الأَوسع لاستيعاب الإرادة العامة في المجتمع.

❖ إنَّ مُتطلبات التغير التي يتوق لها العراقيون تحتاج إلى توفير إطار سياسي يسمح بوجود مُعارضة قوية مُتحدة تعتمد على أُسُس وبرامج وقواعد قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية وفق منهج علمي وطني كونها تُشكل ضاغطاً على الوضع السياسي العام ومؤثراً على السلطة الحاكِمة وتُمهد للتغيير.

❖ إنَّ ما نطمح إليه اليوم هو بِناء مُدرك لصانع القرار العِراقي مُنفتح على كُل الرؤى والأَفكار، يعمل على تحديد ملامح المصلحة العِراقية أَولاً، وأنَّ يكون شِعارهُ الاستراتيجي (العراق أولاً)..

❖ احترام سيادة العِراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية بأي شكلٍ مِن الأَشكال.

❖ الاتفاق مع الدول الإقليمية ذات النفوذ داخل بلدنا، لتجنيب حياة الناس وتجارتَهُم من الاستثمار في الصِراعات السياسية ومعارك النفوذ التي تُهدد الاستقرار السياسي والأَمني في البلاد.

❖ حصر السِلاح بيد الدولة دون سواها.

❖ يجب إظهار جدية المسؤولين في مُحاربة الفساد لكسب ثقه الشعب.

❖ وتفعيل حكُم سيادة القانون وتطبيقهُ بصرامة على الكُل دون استِثناء.

❖ تطبيق معايير الحوكمة العالمية وتحسين اداء المؤسسات الحكومية مِن خِلالها، ولا سيما تطبيق معيار سيادة القانون على الكُل حُكاماً ومحكومين دون استِثناء.

ثانياً : على الصعيد الاقتصادي

الاستقرار السياسي والأَمني في أَي بلد مُستلزمات تتعدى منظومتها القيمية والسُبل المنهجية التي تسلكها، لتتركز على توفير سُبل العيش، فمن دونها فإننا سنكون أَمام مُجتمعات الفقر، والتي تتسم بتفشي العنُف فيها عصابات الجريمة المنظمة، فضلاً عن إمكانية تسلُل أَفكار الكراهية إليها بسهولة. لهذا فان توفير وِعاء للعيش قادر على تلبية حاجات الفرد اليومية يمر عبر بوابة الاقتصاد مِن توفير فرص عمل واستثمار للموارد البشرية والمادية، علاوة على الأَمن الغِذائي والضمان الاجتماعي.. ويحتاج العِراق مِن ضمن ما يحتاجهُ إلى تغيير سمات سياسته وإدارتهُ الاقتصادية، عبر تبني استراتيجيات تُجافي التهميش والإقصاء مِن أَجل إنجاح عملية بِناء السلام وضمان استدامتهُ، وذلك على النحو الآتي :

❖ إعداد برامج وطنية داخلية للإصلاح السياسي الاقتصادي. ومِن جهةٍ أَخرى لا يمكن الحديث عن هوية وطنية من دون وجود(طبقة وسطى) يتم العمل على إعادة تأهيلها بوصفها تمثل الحامل الاجتماعي الصلب في هذا المجال، لِما تمتلِكه مِن ميسورية اقتصادية مُستقلة واستنارة عقلية متنوعة، وهذا ما يحتاج بدورهُ إلى مشروع نهضوي تحديثي شامل ومُستديم يستهدف تأَسيس بُنية تحتية (اقتصادية/ اجتماعية) يسبقها مناخ سياسي مُستقر، وتوفير إِطار اقتصادي يضمن لإفراد المجتمع كافة الحصول على حقوقهم الاقتصادية وبِما يُحرِرهم مِن الحاجة والعوز والتبعية.

❖ تّعد التنمية الاقتصادية، والتوزيع العادل للثروة، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية عِبر نظام للرفاه الاجتماعي من المهِمات الرائدة للدولة المدنية المفترض إقامتها والهادفة إلى تحقيق نهضة حقيقية والركيزة الأساسية لهذه الدولة هي تدعيم نوعية الحياة، وتعزيز حقوق المواطن في التنعم بحياة كريمة، وانتشال العراقيين من حالة التعاسة والبؤس التي استولت عليهم ويتطلب كُل ذلك وضع سياسات اقتصادية ضمن برنامج وطني شامل للتعمير والتنمية، وعِلاج عدم التوازن الاقتصادي بين المناطق المختلفة، وتصحيح

الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية المختلِفة، ووضع سياسات نفطية توازن بين المصالح الوطنية والتنموية.

❖ تلبية مُتطلبات الشارع العِراقي وإيجاد فرص عمل للشباب، عبر دعم القطاع الصناعي والتجاري والزراعي الحكومي ، فضلاً عن دعم القطاع الخاص مِن أَجل توفير فرص العمل للمواطنين وهو دور مُكمل لسياسات الدولة التنموية والتي تُحقق أَهدافاً اجتماعية تُساعد في إِدماج فئات بعينها، أو تحقيق أَهداف اقتصادية تُسهل في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتنويع الاقتصاد العِراقي، وهذا سيكون أَول خطوة للاستقرار السياسي والأَمني.

❖ زيادة مُعدل النمو الاقتصادي.

❖ عدالة توزيع العوائد وان يتساوى الجميع أَمام الدولة، مِما يُخفف حدة التوتر.

❖ خفض نسبة البطالة والفقر.

❖ المساعدات الطارئة وسبل توجيهها لِإنعاش النشاط الاقتصادي والإِسهام في عودة اللاجئين وإِعادة بِناء البُنى التحتية الحيوية.

ثالثاً : على الصعيد الاجتماعي - الثقافي

لا شك؛ إِنَ تحقيق الاستقرار السياسي والأَمني في أَي بلد ومِنها العِراق لا يمكن أَنَّ يقوم به جهد حكومي لوحده، بل يستلزم جُهداً مِن المجتمع المحلي كالمؤسسات التربوية والتعليمية ومؤَسسات المجتمع المدني والعشائر ورجال الدين ووسائل الإِعلام، وجميع مؤسسات الضبط الاجتماعي التي تلعب دوراً كبيراً في تشكل الوعي والرأي العام. فمِن أَجل تحقيق الاستِقرار السياسي والأَمني لا بُد مِن :

❖ تبني ثقافة الحِوار المجتمعي القائم على الاحترام المتبادل؛ إِذ يُعد الحِوار مِن أَهم عوامل تحقيق الاستقرار في المجتمع، فهو يُعزز روح التفاهُم والتسامُح بين مُختلف الطوائف في المجتمع، عبر إِجراء تحاور بين كُل الطوائف والقوميات مبنياً على المصالح المشتركة لا على مصلحة طرف دون أَخر.

❖ إِشاعة ونشر ثقافة المواطنة التعايُش السلمي والتسامُح مع المختلف (الديني، الاثني الطائفي) وهو الشرط الأَول للاستقرار السياسي والأمني ومفتاح التخلُص مِن الخِلافات.

❖ تطبيق العدالة الانتقالية والاجتماعية، فلا يمكن ان يتحقق التعايُش والاستقرار في مُجتمع ما، إِذا كانت الأَقلية المتنفِذة في السياسة والاقتصاد والمجتمع تحتكر كُل شيء، وغالبيتهُ يفتقر إِلى كُل شيء.

❖ إِنَّ لتعليم حقوق الإِنسان ونشر تِلك الثقافة لِكُل فرد مِن أَفراد المجتمع وإِدخالها في ثقافتهُ وتحويلها إِلى واقع، مردوداً كبيراً في تعزيز فهم حقوقهُ أَولاً، واحترامها والحِفاظ عليها والشعور بالكرامة والحُرية ثانياً مِما يدفعهُ إِلى المشاركة بفعالية في تنمية وطنهُ وحفظ السلام وبِنائه وهذا ما أَيدتهُ التجرُبة.

❖ المطالبة باستحداث منصة للحوار بين الأديان تُساهم في إعطاء مساحة للنقاش الحُر حول أهداف الأديان السامية، والمساهمة في تجفيف منابع التطرف الذي هو نتيجة للجهل بالآخر الديني المختلف.

❖ تطوير عمل مُنظماتُ المجتمع المدني وتفعيل نشاطها، لدورها في تدعيم الثقافة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن دورها الكبير في تحقيق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبنيها لمفاهيم المواطنة وحقوق الانسان والتسامُح والتعايُش السلمي.

رابعاً : على الصعيد العسكري- الأمني

لا شك في القول؛ "إنَّ بناء الأمن الوطني العراقي وتوظيف استراتيجية حقيقية لهُ، أضحت رديفاً لبناء الدولة العراقية وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، لاسيما بعد بروز تهديدات إقليمية كُبرى منها؛ عربية ومنها تُركية ومنها إيرانية للتدخُل في الشأنَّ العراقي على الرغم من محاولة بعضهُم تخفيف حدتها أو تجميل نواياها، ومثلها عربية، الأمر الذي يجعل العراق مطمعاً للحسابات الإقليمية لا ساحة لتصفيتها كما يحدثُ اليوم. وتجاوزاً لازمةٍ كهذه بدت الحاجة ماسةً ومُلحةً إلى إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية، والانتقال بها إلى استراتيجيات عمل تتناسب والمرحلة المقبلة "مرحلة ما بعد تنظيم داعش" عبر:

❖ تطوير العقيدة العسكرية العراقية وتعزيزها لدى أفراد المؤسسة العسكرية العراقية، وإبعادها عن الصراعات السياسية، وترسيخ الوحدة والهوية الوطنية العراقية في تكوينها. وتوظيفها بنسق أداء قتالي وطني خالص موحد قادر على حفظ النظام وفرض هيبة القانون وإدراك المهدِدات الحالية والمتوقع منها مُستقبلاً، وعبر ذلك يتم التخطيط للمُستقبل على أن لا يكون العراق ساحة للمعركة، وعنصراً هشاً في الاستقرار الإقليمي.

❖ المشاركة العراقية الفاعلة في الأمن الإقليمي والدولي الجماعي وبلورة مُدرك استراتيجي عراقي يأخذ على عاتقه واجب تحديد ما ينبغي أنَّ يكون عليه العراق أهدافاً ومصالحاً حالاً ومُستقبلاً في ظل صياغة العقيدةُ العراقية.

❖ التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتكامُلها في أدوارها.

❖ تفعيل قانون العقوبات العسكرية بغية تعزيز روح الانضباط وتحمل المسؤولية.

❖ اعتماد النزاهة والمهنية والاستقلالية في تولي المناصب داخل صفوف القوات المسلحة.

❖ توعية أفراد المنظومة العسكرية والأمنية بثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ومُحاسبة من ينتهك معاييرها، بغض النظر عن المسببات.

❖ العمل على تشكيل قوة أمنية مؤهلة علمياً، ومُدربة تدريباً جيداً، مُهمتها تنفيذ أحكام القضاء وتكون تحت إشراف القضاء بشكلٍ مُباشر بعيداً عن التسيير الحزبي والتحاصُص الطائفي.

الخاتمة

مِنذُ الاحتلال الأَمريكي للعِراق في٢٠٠٣ لم تتمكن القوى السياسية العِراقية من ترسيخ الاستِقرار السياسي والأَمني في المجتمع، فالأحزاب السياسية لا يحكمُها قانون مُنضبط على الرغم من وجود قانون الأَحزاب، في ظل غياب استراتيجية مُحددة ومُتماسِكة فيما يتعلق بهذا الاستقرار وبعملية بِناء الدولة، ناهيك عن تعدُد الجِهات الفاعِلة داخل العِراق وخارجها، ما جعل العِراق يواجه عمليات مُختلِفة لصياغة سياساتها المتعلقة بالاستقرار السياسي والأَمني، فضلاً عن الديمقراطية التوافقية التي ينتهجها العراق، التي أضرت ولم تزل بالدولة العِراقية واستقرارها. ناهيك عن تماثُلات المجتمع العراقي لا تزال تعيش في إِطار تقديم الهويات الجزئية الخاصة على حِساب الهوية الوطنية العامة الشاملة، ما يجعلها توظف وجودها لأجل المغانم السياسية، وقد يصل بها الحال إِلى حد الاحتراب بين الهويات الفرعية ذاتها بِما يُهدد بزعزعة الاستقرار السياسي والأَمني، وهذا ما حصل في العِراق في السنوات الأُولى مِن الاحتِلال الأَمريكي للعِراق، ولا يزال يعيش العِراق بهذا الهاجس بين الفينة والاخرى.

وأَوضحت دِراسة وتحليل نتائج الانتخابات في العِراق وجود مُتغيرات كبيرة شهدتها العملية الانتخابية، بعضها يتعلق بتغيير القانون الانتخابي، وأخرى تتعلق بدور القوى المسيطرة على المؤَسسات الحكومية، إِلى جانب دور المال السياسي في عملية الحصول على الأَصوات، فضلاً عن تأَثيرات انتفاضة تشرين ومُتغيرات البيئة الخارجية على المشهد السياسي العِراقي. كما توضح طبيعة تطورات هذا المشهد وجود احتمالات مُختلفة لإِمكانية تشكُل الحكومة الجديدة، أَو استمرار حكومة الكاظمي، أَو اندِلاع الفوضى لاسيما بعد اعتصام جماهير تحالُف الفتح وبدء المواجهات مع الأجهزة الأمنية العراقية، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء العِراقي مصطفى الكاظمي في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

وحتى نخرج مِن هذا النفق الذي تم إِدخالنا فيه والنهوض مِن هذا الواقع المزري، لا بُد مِن اتفاق سياسي، توضع فيه أَساسيات الحفاظ على حياة المواطن والنأي بِه عن مخاطر المتاجرة بحياته، أَي لا بُد مِن تحقيق أَتفاق الأَحزاب والكُتل السياسية المشارِكة في السلطة لتجنيب حياة الناس وأَمن المجتمع مِن الصِراع السياسي، والاتفاق مع الدول الإِقليمية ذات النفوذ داخل بلدنا، لتجنيب حياة الناس وتجارتهم من الاستثمار في الصِراعات السياسية ومعارك النفوذ التي تُهدد الاستِقرار السياسي والأَمني في البلاد.

وإِذا ما توفرت الثقافة الأَمنية الوطنية عِند الأَحزاب الحاكِمة وتم تسخير الأَجندة للنهوض بواقع البلد نحو الازدهار وإِبرام الاتفاقيات التي تخدم المواطن، فإِنَّ البلد خِلال فتره قصيرة، يستطيع الانتِقال إِلى حالة الاستِقرار السياسي والأَمني، حيثُ يحتوي الاستِقرار السياسي على عنصرين : النِظام (اللا فوضى)، والذي

يعني غياب العنُف والقوة والإكراه والقطيعة مع النِظام السياسي. فضلاً عن الاستمرارية، وتُعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النِظام السياسي، بتدني مستوى تغييرات جوهرية على النِظام السياسي.

لذا لا بُد أنَّ نُشير إلى أَنَّ الاستِقرار السياسي الحقيقي والدائم، يتحقق مِن خِلال قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه، والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكيُف مع مُتغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، على نحوٍ يكسبهُ الشرعية السياسية اللازمة لاستِمرارهُ، ويحول دون تعرضهُ لأَي أَعمال عنف أَو صِراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إِطار الالتزام بالقواعد الدستورية، كما يعنى قدرة النِظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامُل بنجاح مع الأَزمات لاستيعاب الصِراعات التي تدور داخل المجتمع سلمياً.

الهوامش والمصادر:

(١) سعد جواد قنديل، دليل الانتِخابات، بغداد، ٢٠٠٥، ص٤-٩.

(٢) يُنظر نص المادة (٢١) مِن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام١٩٤٨.

(٣) جاي س. جودوين جيل، الانتخابات الحُرة والنزيهة، ترجمة أحمد مثبت وفايزة حكيم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٩-٣٨. كذلك يُنظر: ريموند كارفيلد كيتل، العلوم السياسية، ج١، ترجمة فاضل زكي محمد، شركة الطبع والنشر الأَهلية، بغداد، ١٩٦٠، ص٣٠-٣٧.

(٤) موريس ديفرجيه، النظُم السياسية، ترجمة أحمد حسيب مياس، مؤسسة كامل مهدي للنشر، القاهرة، بلا سنة، ص٥٨-٦٠. ويُنظر: وليد الزُبيدي، المرشد إلى المصطلحات والعِبارات الانتخابية الحديثة،دار الكوثر، بغداد،٢٠٠٥،ص ص٦-٧.

(٥) مُجمع اللُغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج١، ط٨، الإدارة العامة للمُعجمات واحياء التُراث، دار الدعوة، استنبول-تُركيا، ١٩٨٩، ص٩٠٨.

(٦) جيفري روبيرتز وإليستر إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ط١، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت،١٩٩٩، ص٣٤٥.

(٧) محمد الكعبي، تأثير الاستقرار السياسي والأَمني والاقتصادي على بِناء الدولة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: http://burathanews.com/arabic/studies/11-11-2020.

(٨) علي بن هادية (واخرون)، القاموس الجديد للطُلاب، ط٧، المؤسسة الوطنية للكِتاب، الجزائر،١٩٩١، ص٤٧.

(٩) أَبن منظور، لِسان العرب، دار المعارف، ج٤١، القاهرة،١٩٨١، ص ص٣٥٧٩-٣٥٨٠.

(١٠) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية : (٣٥).

(١١) القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية : (١٢).

(12) Dictionnaire Larousse, Paris, Larousse, 1982, P.389.

(١٣) للمزيد حول هذا الموضوع، يُنظر: مها عبد اللطيف، مُشكِلة التعاقُب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد،١٩٩٤. كذلك يُنظر: نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

(١٤) للمزيد حول هذا الموضوع، يُنظر: هديل ناصر جاسم، ظاهِرة الفساد في العِراق بعد التغيير السياسي: دِراسة في أثر عدم الاستِقرار السياسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، الجامِعة المستنصرية، بغداد،٢٠١٥.

(١٥) سُهيلة هادي، الاستِقرار السياسي: دِراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دِراسات وابحاث، العدد٣٢، جامِعة الجلفة، الجزائر، سبتمبر/ أَيلول٢٠١٨، ص١٢٤-١٢٦.

(١٦) هشام محمود الاقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: مُلحق خاص بالمصطلحات السياسية، مؤسسة شباب الجامعة،٢٠١٨. كذلك يُنظر: الموسوعة الجزائرية للدِراسات السياسية والاستراتيجية، مؤشرات الاستقرار السياسي، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط آلاتي: https://www.politics-dz.com/

(١٧) عمار سعدون سلمان، التعدُدية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي١٩٧٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد،٢٠٠٤، ص١٨-٢٠.

(١٨) صموئيل هنتغتون، النِظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة سُمية فلو، دار الساقي، بيروت،١٩٩٣، ص٨.

(١٩) فاضل الصفار, الحُرية السياسية : دِراسة مُقارِنة في المعالم والضمانات, ط١، دار العلوم، بيروت،٢٠٠٨، ص٢٤٤.

(٢٠) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركز دِراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٣،ص٢٢.

(٢١) محمد عابد الجابري، فكر أبن خلدون: العصبية والدولة،ط٦،مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٤،ص٣٣-٣٦.

(٢٢) مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٩٦، ص٨٨.

(٢٣) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظُم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دِراسة مُعاصِرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٤، ص١٨١.

(٢٤) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٩، ص٥٢.

(٢٥) للاستزادة حول هذا الموضوع يُنظر: سُهى سعيد محمد العزاوي، العنف والإرهاب: دِراسة تحليلية في الطروحات الغربية والعربية الإسلامية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد،٢٠٠٦.

(٢٦) شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،٢٠١٥.

(٢٧) مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلق، الإيديولوجيا والسياسة، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا،١٩٩٣،ص٧٥.

(٢٨) عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصِراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة،١٩٩٩، ص ص٢١٠-٢١٣.

(٢٩) مروان سالم العلي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشامِلة: "كيف جسد العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط الكبير؟"، ط١، دار المعتز للنشر، عمان،٢٠١٨، ص ص٦٧١-٦٧٢.

(30) Jodeeth Weetinbach, The Face of Human Rights, The Liberation of Union Management for Swiss Foreign Affairs, Human Rights Department, Center of Cultural Foreign Politics, Geneva, 2005, P.8-11.

(٣١) سامي شرف، مُعادلة الاستقرار السياسي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203561/4/785448/

(٣٢) صحيفة الوطن، أهمية الأمن والاستِقرار، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://alwatannews.net/article/132730/08-07-2012

(٣٣) فلاح العرار، الاستقرار الأَمني سياسي وليس عسكري، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.alaraby.co.uk/25-04-2019.

(٣٤) روبرت ماكنمارا، جوهر الأَمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة،١٩٧٠،ص١٦٢.

(٣٥) سلمان بن محمد الجشي، الاستقرار الأَمني والنمو الاقتصادي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.alarabiya.net/aswaq/2012/12/10

(٣٦) رياض مهدي عبد الكاظم والاء طالب خلف، الموقف البريطاني مِن الانتخابات العِراقية المبكِرة٢٠٢١، في : نِداء مطشر صادق الشرفة (مُحرِراً)، الانتخابات النيابية (التشريعية) الخامِسة٢٠٢١ صفيح ساخن لصِراع الإِرادات الدولية والاقليمية: رؤى أَكاديمية، التقرير الاستراتيجي رقم٢٠٢٧، المركز الديمقراطي العربي، برلين/المانيا،٢٠٢١، ص١٥. كذلك يُنظر: رياض مهدي عبد الكاظم والاء طالب خلف، التعاطي الدولي مع الانتِخابات العِراقية المقبِلة عام٢٠١٨، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ج٢، العدد٢٨، كُلية الآداب، جامِعة واسط، العراق،٢٠١٨، ص٤١١.

(٣٧) مروان سالم العلي، تعاطي الاتحاد الأَوروبي وروسيا الاتحادية مع الانتخابات العِراقية المقبِلة٢٠٢١، في : نِداء مطشر صادق الشرفة (مُحرِراً)، الانتخابات النيابية (التشريعية) الخامِسة٢٠٢١ صفيح ساخن لصِراع الإِرادات الدولية والاقليمية:رؤى أَكاديمية، التقرير الاستراتيجي رقم٢٠٢٧، المركز الديمقراطي العربي، برلين/ المانيا،٢٠٢١، ص١٥.

(*) أَقر البرلمان العِراقي في٢٩ تشرين الأَول/ أَكتوبر ٢٠٢٠، قانون الانتِخابات الجديد بعد جدل بشأَنَّ فقرة الدوائر الانتِخابية، وبعد أَسبوع واحد مِن تصويت البرلمان صادق رئيس الجمهورية العِراقي برهم صالح، على قانون الانتخابات الجديد. وصوت البرلمان لصالح أَنَّ يكون توزيع عدد الدوائر الانتخابية في كُل مُحافظة مساوياً لعدد المقاعد المخصصة لكوتا النِساء في المحافظة. وقسم القانون الجديد للانتخابات المحافظات إِلى دوائر انتخابية على أَساس الأَقضية والمدن، ولِكُل (١٠٠) ألف نسمة في تِلك المدن مقعد برلماني، وفي حال قل عدد سُكان القضاء عن (١٠٠) ألف يُدمج مع قضاء مجاور لتلافي تِلك المشكِلة. ومِن المقرر أَنَّ تجرى الانتخابات العامة في السادس مِن يونيو/ حُزيران٢٠٢١. للمزيد يُنظر: الحُرَّة عِراق، الرئيس العِراقي يُصادق على قانون الانتِخابات الجديد، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: https://www.alhurra.com/iraq/05-11-2020.

(٣٨) ويكبيديا الموسوعة الحُرَّة، الانتخابات التشريعية العراقية٢٠٢١، مقال منشور عبر شبكة المعلومات (الدولية)، مُتاح على الرابط الآتي :https://ar.wikipedia.org/wiki/2021

(٣٩) مُنظمة أُفق للتنمية البشرية، كُل شيء تُريد معرفتهُ عن الانتخابات العِراقية في تشرين الأَول٢٠٢١، مقال منشور عبر شبكة المعلومات (الدولية)، مُتاح على الرابط الآتي:.https://www.ufuqorg.org/2714.08-08-2021

(٤٠) مُنظمة أُفق للتنمية البشرية، كُل شيء تُريد معرفتهُ عن الانتخابات العِراقية في تشرين الأَول٢٠٢١، مصدر سبق ذِكرهُ.

(٤١) قناة الجزيرة الفضائية، الانتخابات العِراقية٢٠٢١ في فيديوهات.. الاقتراع وآليات الانتخابات وخصوصيات الدورة الحالية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات(الدولية)، مُتاح على الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/10/10

(٤٢) صافيناز محمد أحمد، الانتخابات التشريعية العِراقية.. دلالات النتائج والتحالُفات المحتملة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات (الدولية)، مُتاح على الرابط الاتي :https://acpss.ahram.org.eg/News/17278.aspx

(٤٣) قناة الجزيرة الفضائية، الانتخابات العراقية٢٠٢١ في فيديوهات.. الاقتراع واليات الانتخابات وخصوصيات الدورة الحالية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات (الدولية)، مُتاح على الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/10/10

(٤٤) حول تلك السيناريوهات يُنظر: محمد الحديثي، الانتخابات العِراقية٢٠٢١: مُتغيرات الواقع وسيناريوهات المستقبل، مقال منشور عبر شبكة المعلومات (الدولية)، مُتاح على الرابط الاتي : https://eipss-eg.org/24-11-2021.